

# الحدّ النحوي بين ابني الحاجب ويعيش في شرحيهما للمفصل

أ.د. إبراهيم محمد عبد الله (\*)

## مدخل:

يقوم هذا البحث على دراسة الحدّ النحوي عند نحويين شرحا كتاب «المفصل» للزمخشري (ت ٥٣٩هـ)، وتوفيا في منتصف القرن الهجري السابع (٦٤٦هـ)، هما ابنا الحاجب ويعيش<sup>(١)</sup>، وكان لكل منهما منهج في تناول الحدّ النحوي وشرح مفهومه والاهتمام به ونقده. والمسائل التي ينهض البحث عليها هي:

- مدخل تحدثت فيه عن الحدّ النحوي لغةً واصطلاحًا وتأثره بالمنطق، وعن موقف النحويين منه إلى الفترة الزمنية التي توفي فيها هذان النحويان.
- مفهوم الحدّ النحوي عندهما وماهيته وغرضه والمؤثرات فيه.

---

(\*) عضو الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

(١) ١- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار

سعد الدين بدمشق، ط٢، ٢٠١٠.

٢- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين

بدمشق، ط١، ٢٠١٣.

- العناية بالحدّ النحوي والاهتمام به من حيث ضبطه وتفسيره وقراءته في نص المفصل ووفائه بالغرض.
- نقد الحدّ النحوي عندهما.
- نتائج البحث.

يستمدُّ الكلام على الحدّ النحوي أهميته من أنه وسيلة صالحة لإيضاح المصطلح النحوي وشرحه وإظهار الغرض منه ومدى استقصائه للمحدود وتحديده وصونه من الاختلاط بغيره والالتباس به، وتظهر أهميته أيضاً في سهولة حفظه عند المتعلمين لقصره واختصاره.

ولا بدّ من ذكر معنيّ الحدّ اللغويّ والاصطلاحي، فالحدّ لغة المنع، وهو الحاجز بين شيئين لتلاّ يخلطاً، وحدّ الشيء: طرفه، وحدّ الشيء مميّزه من غيره<sup>(٢)</sup>. أما المعنى الاصطلاحي للحدّ فيظهر من كلام النحويين الذين عُنوا به، وله عندهم عدة أوجه، فهو «الدالُّ على حقيقة الشيء»<sup>(٣)</sup>، وهو أيضاً «قولٌ وجيزٌ يستغرق المحدود ويحيط به»<sup>(٤)</sup>، وهو «اللفظ الدالُّ على كمال ماهيّة الشيء»<sup>(٥)</sup>، وهو «قولٌ دالٌّ على ماهيّة الشيء»<sup>(٦)</sup>.

وهو بهذا المفهوم دالٌّ على جوهر المحدود وذاتيته، ويراد به الكشف عن حقيقة المحدود، وتجليتها واستغراق أحاده كلّها، ولم يعوّل النحويون الأوائل على الحدّ تعويلاً خالفهم، وكان حديثهم عن أنواع الكلم متكنناً على خصائص هذه الأنواع وصفاتها غير بعيد عن الحقيقة النحوية والسمات التي

(٢) انظر اللسان (حدد).

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٤٦.

(٤) الحلل في إصلاح الخلل: ٦٠.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٢٣.

(٦) معجم التعريفات (حدد).

عليها العربية والحاجة إليها من الإفصاح والبيان.

فسيبويه (ت ١٨٢ هـ) لم يأتِ بحدٍّ للاسم، واكتفى بالتمثيل، فقال: «والاسم رجل وفرس»<sup>(٧)</sup>، و«هذا الأخص» (ت ٢١٥ هـ) حذوه، وزاد فأوضح معنى الاسم، وأشار إلى شيء من صفاته وعلاماته، وهو الإخبار عنه، فقال: «ما جاز فيه نفعني وضررتني، يعني ما جاز أن يُخبر عنه»<sup>(٨)</sup>، وتكلم المبرد (ت ٢٨٥ هـ) على ما يشبه أن يكون حدًّا للاسم بحديث قريب مما قاله سيبويه والأخص، فقال: «فأما الأسماء فما كان واقعاً على معانٍ نحو رجل وفرس وزيد»<sup>(٩)</sup>.

وجاء الزجاجي (ت ٣٣٩ هـ) بحدٍّ للاسم على وفق أوضاع النحو وأصوله وقواعده والقصد منه، وقيد حدّه بوقوعه في كلام العرب، لأنّ كلامهم فهمه ونهج سَمْتِه واقتفاء أثره والتأسي به في النطق وتأليف الكلام ونظمه أول ما يرمي إليه النحو والنحويون، فقال: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيِّز الفاعل والمفعول به»<sup>(١٠)</sup>.

فألغى هذا الحدُّ من داخل النحو ومما يتداوله النحاة، وبها تعرّف الوظيفة النحوية للاسم، ونقف على موقعه في الجملة العربية والمعنى الذي يؤديه فيها. على أن بعض النحويين انضمَّ إلى المنطقيين في حدِّهم للاسم، فوضعوا له حدًّا بائناً عن النحو وأقيسته وأصوله خارجاً عن غرضه وطبيعته، فقالوا: «الاسم صوت دالٌّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان»<sup>(١١)</sup>.

(٧) الكتاب ١/١٢.

(٨) الإيضاح في علل النحو، ٤٩.

(٩) المقتضب: ٣/١.

(١٠) الإيضاح في علل النحو: ٤٨.

(١١) الإيضاح في علل النحو: ٤٨.

دفع الزجاجي هذا الحدّ لأنه لا يستوعب الأسماء، فهناك كثير من الحروف يمكن أن يُعدَّ في الأسماء، وقال: «لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان»<sup>(١٢)</sup>، ولم يره صالحاً على مقاييس النحو لأنه خارج عن وضعه وطبيعته، ولأن قُصدَ النحويين وتعبيراتهم وسيلهم غير قصد المنطقيين وتعبيراتهم وسيلهم، قال: «وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح»<sup>(١٣)</sup>.

فأوائل النحويين انطلقوا في حديثهم عن الاسم وما يشبه أن يكون حدّاً له من الحقيقة اللغوية، واستقوه من صميم العربية وخصائصها وصفاتها والمأمول منها، ألا وهو البيان، فلا أثر للمنطق في تفكيرهم ولا في نظمهم النحوي، قال أبو حيان التوحيدي (ت حوالي ٤٠٠هـ): «ومتى عهد الناس أن النحو يُمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما لم يُعهد فيه شيء من ذلك»<sup>(١٤)</sup>.

والحديث عن الحدّ النحوي لا بدّ أن يقودنا إلى الكلام على الكتاب الذي ألفه الفراء (ت ٢٠٧هـ)، فقد أشارت كتب التراجم إلى أنه وضع كتاب «الحدود» برغبة من أمير المؤمنين المأمون، وأنه جمع فيه أصول النحو وما سمع من العرب<sup>(١٥)</sup>.

(١٢) المصدر السابق: ٤٨.

(١٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(١٤) بغية الوعاة: ٨١ / ٢.

(١٥) انظر نزهة الألباء: ٩٩، وإنباه الرواة: ٦ / ٤، ١٠ / ٤.

ولعلَّ عنوان هذا الكتاب يَشِي أن المنطق شقَّ طريقه إلى النحو العربي في وقت مبكر، غير أننا لا نستطيع أن نجزم بهذا، لأن كتاب الحدود مفقود، ولأن هناك إشارات إلى أن مضمونه قضايا وأحكام نحوية<sup>(١٦)</sup>.

وبدا تأثر النحو بالمنطق تأثيراً ظاهراً عند نحويي القرن الرابع الهجري، من مثل ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الذي صنف كتاب «الأصول في النحو»، وبلغ هذا التأثير نماءه عند علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) إذ ألَّف كتابين في الحدود، الأول كتاب «الحدود الأكبر»، والثاني كتاب «الحدود الأصغر»<sup>(١٧)</sup>.

ثم توالى أمارات المنطق تظهر في النحو على ما نرى عند ابن جنبي (ت ٣٩٢)<sup>(١٨)</sup>، وعند أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)<sup>(١٩)</sup>، ومن بعدهم، واستعملوا في الحدِّ النحوي ألفاظاً هي إلى المنطق أقرب منها إلى النحو، وأخضعوه لشروطٍ وضعها المناطقة والنحويون<sup>(٢٠)</sup>.

وابنا الحاجب ويعيش تناولا كتاب «المفصل» للزمخشري بالشرح كما سلف، وقدَّما للعربية شرحين، كلُّ منهما له صبغته التي اصطبغ بها وميَّزته من غيره، ومنهجه الذي اختطَّه صاحبه وارتضاه، وغرضه الذي قصد إليه. قصدت أن أدرس من هذين الشرحين الحدَّ النحويَّ من حيث مفهومه وماهيته والاهتمام به ونقده والاعتراض عليه.

لكن ظهر لي أن أتحدث عن الحدِّ والتعريف، وأميِّز كلاً من صاحبه، فالحدُّ

(١٦) انظر «نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء».

(١٧) انظر مفتاح السعادة: ١/ ١٦٤، والرماني النحوي: ٢٣٤-٢٣٥، ٣٥١-٣٥٢، ورسالة في الحدود للرماني: ٦٥-٦٦، وابن الحاجب النحوي: ١٧٧-١٧٨.

(١٨) انظر الخصائص: ١/ ٤٨-٩٦، ١/ ٦٧، ١/ ١٦٩-١٧٢، ١/ ١٧٣-١٧٤.

(١٩) انظر ابن الحاجب النحوي: ١٨٠-١٩٠.

(٢٠) انظر الإيضاح في علل النحو: ٤٨.

عند المنطقيين أخصّص من التعريف، والتعريف أعمُّ منه، ويظهر الفرق بينهما في أن الحدَّ يتولَّى إيضاح جوهر المحدود وماهيته، وأما التعريف فإنه يفسّر جوهر المحدود وطبيعته، ويمكن أن يشير إلى خاصة أو أكثر من خواصّ ماهيته<sup>(٢١)</sup>، ومن هنا يسمّى التعريف عندهم القول الشارح، ويقسم إلى أقسام<sup>(٢٢)</sup>.

### مفهوم الحدّ النحويّ وماهيته عندهما:

نظر هذان النحويان في الحدّ النحوي، وكان لكلّ منهما رأي في نظمه وتأليفه، وغرض من ذكره وأسلوب في تعاطيه، واتفقت آراؤهما في غير قليل من كلامهما عليه.

فابن يعيش بدأ حدّه للحرف بأن قال: «كلمة»، لأن قولنا: كلمة جنس لا يقع على شيء بعينه، ثم قال: «دلّت على معنى في غيرها»<sup>(٢٣)</sup>، فبهذه الصفة فصلّ ميز الحرف من قسيميّ الكلمة الآخرين، وهما الاسم والفعل. فالحدّ في نظره لا بدّ أن يشمل الجنس القريب للمحدود، ويُعنى بالجنس القريب اللفظة الأقلّ عموماً الدالة على المحدود ونظائره من جنسه.

فقوله: «كلمة» جنس ينضوي تحته أقسام الكلمة الثلاثة ليس غير، ثم لا بدّ من تخصيص الجنس القريب ليفصل المحدود من غيره، قال: «دلّت على معنى في غيرها»، وقد بيّن ذلك، فقال: «وهذه طريقة الحدود، أن يؤتى بالجنس القريب، ثم يُقرن به جميع الفصول، فالجنس يدلُّ على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدلُّ على حقيقة المحدود لأنه يتضمّن ما فوقه من الذاتيات

(٢١) سنرى الفرق بين الحدّ والخاصة في ثنايا هذا البحث.

(٢٢) انظر هذه الأقسام في طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٣-١٥١، والمقرّر في توضيح منطق المظفّر: ٢٧٧/١، وإيضاح المبهم عن معاني السّلم: ٥٥.

(٢٣) شرح المفصل: ٥/٨، وانظر: ٥٢/١ منه.

العامّة، والفصلُ يدلُّ على جوهر المحدود دلالة خاصة»<sup>(٢٤)</sup>.

واستبعد اللفظ الدالّ على العموم لأنه يشير إلى الجنس البعيد، والمطلوب الدلالة على الجنس القريب، قال: «وقوله: ما دلّ... من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال: كلمة أو لفظ أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من «ما»»<sup>(٢٥)</sup>.

وكذا الحدُّ عند ابن الحاجب أيضاً، ينبغي أن يكون في ألفاظه ما يدلُّ على جنس المحدود، وشيءٌ يُحيدُّ هذا المحدود وينحيه عمّا سواه، لتحصل معرفته وصفاته، قال: «فالحدُّ لا بدّ أن يكون مركّباً من جنس وفصل، فالجنس يحصر المحدود وغيره، والفصل يفصله عن غيره»<sup>(٢٦)</sup>، لكنه لم يقيد الجنس بالقريب كما ابنُ يعيش. والقصد من الحدِّ عندهما تجلية ماهية المحدود وجوهره، وبناءً على ذلك لا يجوز أن يكون في ألفاظ الحدِّ أمانة على التعليل، لأن في ذلك نقضاً للغرض الذي قُصدَ إليه منه وخروجاً عن الغاية منه، إذ علة الشيء ليست ذاته وجوهره، والعلة والذات متغايران مختلفان، والمرجوُّ من الحدِّ ذاتُ المحدود وضوحها ليس غير، قال ابن يعيش: «والمراد من الحدِّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وُضع لها، إذ علة الشيء غيرُه»<sup>(٢٧)</sup>.

ولا بدّ أن تكون ألفاظه واضحة صريحة الدلالة، لا تحمل استعارة ولا مجازاً، لأن الهدف منه الدلالة على طبيعة المحدود دلالة لا لبس فيها، وهذا لا يليق به إلا اللفظ الصريح في دلالاته، قال: «والحدُّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء، فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة»<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٤) شرح المفصل: ٤٣/١.

(٢٥) شرح المفصل: ٦/٧.

(٢٦) الإيضاح: ١٦/١.

(٢٧) شرح المفصل: ٥/٨.

(٢٨) شرح المفصل: ٦/٧.

وسعى ابن الحاجب أيضاً إلى أن تجيء ألفاظ الحدِّ لا لبس فيها ولا غموض، لذا نبه على أن قولنا في حدِّ الحال: «ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول» أوضح من قولنا: «هو اللفظ الذي يبيِّن كيفية وقوع الفعل»، فقال عن الحدِّ الثاني: «وهو في المعنى أيضاً مستقيم، وإن كان الأول أوضح في باب الحدود»<sup>(٢٩)</sup>.

وحرص على أن يخلو لفظ الحدِّ مما يؤدي إلى شكٍّ أو تردُّد، فلا بدَّ فيه من الدلالة اليقينية على ذات المحدود، فقد اعتذر عن ورود «أو» في حدِّ الزمخشري الفاعل إذ قال: «من فعل أو شبهه» بأنه ليس من صُلب الحدِّ، وأنه إنما جاء به ليعين أنواع ما يُسندُ إليه الفاعل، لا لإفادة معنى في حقيقة الحدِّ، لأن من شرطه ألا يتضمَّن ما يفيد معنى الرجحان والظنِّ، إذ هذا المعنى ناكبٌ عن سبيل الحدِّ السديد، قال: «قوله: من فعل أو شبهه لم يأت به قاصداً إلى أنه من جملة الحدِّ لما فيه من التردُّد الذي هو منافٍ للحدود»<sup>(٣٠)</sup>، غير أن المهمَّ عنده حصول تعريف المحدود، فإذا حصل بأي طريق فهو المطلوب»<sup>(٣١)</sup>.

ووضوح الحدِّ النحويِّ ودلالته على طبيعة المحدود وصياغته صياغةً سليمةً تفضي إلى فهمه فهماً صحيحاً أمور وقف عندها ابن الحاجب، وذكر ما لا يدلُّ عليها لتجنُّبه وتلافيه.

فمما رآه في حدِّ الزمخشري للاسم المعرب «ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو محلاً»<sup>(٣٢)</sup> أنَّ فيه دوراً<sup>(٣٣)</sup> مستنداً إلى أن

(٢٩) الإيضاح: ٢٩٣/١.

(٣٠) الإيضاح: ١٢٣/١.

(٣١) انظر ما سيأتي: ص ١٨.

(٣٢) الإيضاح: ٧١/١.

(٣٣) الدور بفتح الدال وسكون الواو مصطلح منطقي، ويسمَّى المصادرة على المطلوب وهو توقف كل واحد من الشئيين على الآخر، انظر المعجم الفلسفي: ٦٧/١.



اختلاف حركة آخر الاسم المعرب باختلاف العامل الداخل عليه يحصل بعد أن يستقرّ لدينا أن هذا الاسم معرب، وتتوقف معرفة أنه اسم معرب على اختلاف آخره، فإذا توقف معرفة أحد هذين الأمرين على الآخر وقعنا في محذور، وخرقنا شرطاً من شروط الحدِّ، ألا وهو خلوه من الدّور، قال: «وقد اعترض على هذا الحدِّ بأنه حدّ الشيء بما هو متوقف على حقيقته، وذلك إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معرباً، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معرباً، وتوقف كونه معرباً على معرفة اختلاف آخره لكونه عرّف حقيقته به توقّف كلُّ منهما على الآخر... فتحقّق أن اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معرباً، فتعريفه به دَوْرٌ»<sup>(٣٤)</sup>.

ورأى ابن يعيش أن الذي يجب أن يُنظر إليه في الحدود ما وُضِعَ له اللفظ لا ما يستفاد من اشتقاقه وما يلزم منه، فكلمة «ضارب» يفهم منها معنى الفاعل فحسب، لأنها قصد منها في أصل وضعها هذا المعنى، ويُقتضى منها فهم معني المصدر والمفعول، لكن لم توضع لهما، قال: «والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره ممّا هو من لوازمه، ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب لأنه من لفظه والمفعول لأنه يقتضيه، ولم يوضع لواحد منهما، بل وضع للفاعل لا غير»<sup>(٣٥)</sup>.

ولم يكن ابن الحاجب بمنأى عما ذهب إليه ابن يعيش من العناية بالألفاظ في الحدِّ، بل نظر فيها فرأى أن حدّ الألفاظ إنما يكون بالنظر إلى ما تدلُّ عليه لغةً، ويستند إلى ما وُضعت له في أصل وضعها في اللغة، فلمّا كانت الحال في العربية موضوعة من أجل بيان هيئة الفاعل والمفعول جاز أن تُجعل هذه العلة

(٣٤) الإيضاح: ١ / ٧١.

(٣٥) شرح المفصل: ١ / ٥٣.

فصلاً يُخرجُ الحال من غيرها، قال: «لأنَّ حدَّ الألفاظ إنما باعتبار موضوعها، فبه يتميز بعضها من بعض، ولما كان موضوع الحال على هذا المعنى [أي مجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول] صحَّ أن تجعله فصلاً لها»<sup>(٣٦)</sup>، وقال أيضاً «إذ حدود الألفاظ إنما تحصل بمدلولاتها وجدواها»<sup>(٣٧)</sup>.

وألفاظ الحدِّ ومصطلحاته عنده ينبغي لها أن توافق ما عليه المتكلمون في اصطلاحاتهم في صياغة الحدِّ وتركيبه، فقد جعل قول الزمخشري في حدِّ الحال: «ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول» فصلاً لها عن غيرها، مع أنه [أي قول الزمخشري] ليس على سمت ما يتداوله أهل الكلام في تأليف حدودهم، قال: «ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول... ولمَّا كان موضوع الحال على هذا المعنى صحَّ أن تجعله فصلاً، وإن كانت العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود»<sup>(٣٨)</sup>.

وهو هنا يتخذ من أسلوب المتكلمين في وضع الحدود مثلاً يُقتدى به، ولكنه رجع إلى خصائص اللغة وطبيعتها، وإلى ما وضع اللفظ فيها، فأجاز أن تميَّز الحال من غيرها بسبب مجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول. ثم نبه على أنه إذا أُريدَ لحدِّ الحال أن يلبس لبوس أهل الكلام ونظمهم قيل فيه: «الحال هو اللفظ الدالُّ على هيئة فاعل أو مفعول»<sup>(٣٨)</sup>.

وميّز كلُّ منهما الحدِّ من الخاصة، فابن الحاجب رأى أن الفرق بينهما يظهر في أن «الحدِّ لا بدُّ أن يكون في جميع آحاد المحدود، أما الخاصة فهي التي تكون في بعض آحاده خاصة»<sup>(٣٩)</sup>، فمفردات الحدِّ يجب أن تتوفر في المحدود

(٣٦) الإيضاح: ٢٩٢/١.

(٣٧) الإيضاح: ٤١١/١.

(٣٨) الإيضاح: ٢٩٢/١.

(٣٩) الإيضاح: ٢٠/١، وانظر شرح الكافية للرضي: ١٣-١٢/١.

كلُّها، ولا يشترط ذلك في الخاصة، فمن خواص الفعل دخول تاء الفاعل أو نون التوكيد أو حرف ناصب أو حرف جازم عليه، فإذا دخل على الكلمة واحد مما سلف كانت فعلاً، ولا يشترط اجتماعها كلها في الكلمة لتكون فعلاً.

وفرق ابن يعيش بين الحدِّ والخاصة وتوسَّع، ووضع شرطاً للحدِّ تمثَّل بوجوب اتصافه بالاطراد والانعكاس، فكلُّ ما دلَّ على حدث اقترن بزمان كان فعلاً، وهذا مطرد، وإذا عكسنا فقلنا: ما لم يدلَّ على حدث مقترن بزمن لم يكن فعلاً كان مستقيماً.

أما الخاصة - سمَّاها العلامة - فليس من شرطها الانعكاس ومن شرطها الاطراد، فنقول: الكلمة التي يتصل بها الألف واللام اسمٌ وهذا مطرد، ولا يجوز أن نقول: الكلمة التي لم تتصل بها الألف واللام ليست اسماً، لأن أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة أسماء، ولا تتصل بها الألف واللام، قال: «والحدُّ يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك: كلُّ ما دلَّ على معنَى مفرد فهو اسم، وما لم يدلَّ على ذلك فليس باسم، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس»<sup>(٤٠)</sup>.

مما سلف نأتي على تصوُّر هذين النحويين للحدِّ النحوي ومعالمه في نظرهما، فهو عندهما يجب أن يحمل في طياته الإشارة إلى الجنس القريب للمحدود، ثم يُفصل منه بما يخصِّصه ويفصله عن غيره.

ولم يكن مفهوم الحدِّ النحوي عندهما وشروطه في معزل عمَّا ذكره النحويون وأهل المنطق واشترطوه لاستقامة الحدِّ، من نحو مجيئه عَيْنَ المحدود وأوضح منه ومساوياً له جامعاً مانعاً دالاً على ماهيته، وكونه إيجابياً لا سلبياً وخلوّه من التردُّد والدور، والدلالة على الجنس القريب وفصله منه<sup>(٤١)</sup>.

(٤٠) شرح المفصل ١/ ٥٧.

(٤١) انظر هذه الشروط في الإيضاح في علل النحو: ٤٧، والمقرَّر في توضيح منطق المظفَّر:

١/ ٣٠٤، وطرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٢.

### العناية بالحدّ النحوي والاهتمام به:

يبدو أن ابن الحاجب أكثر اهتماماً واعتناءً بالحدّ النحوي من ابن يعيش، إذ أولاه جهداً ونظراً، وحرص على استقامته ووضوحه والدقة في صياغته وسلامة معناه وشموله، وأخذ نفسه في شرحه للمفصل بأن يتكلم عليه في مستهلّ كل باب أو فصل.

من ذلك أنه رأى أن الاستثناء فيه لبسٌ وغموض من حيث حدّه ومعناه، قال: «والاستثناء مشكّلٌ باعتبار معقوليته وحدّه»<sup>(٤٢)</sup>، ثم طفق يُظهر إشكال معقوليته بأسلوب منطقي مستنداً إلى قول القائل: جاء القوم إلا زيداً، وأن زيداً داخل في القوم أو غير داخل، وأطال الكلام على هذا الأمر، وهو محلّ خلاف عند النحويين<sup>(٤٣)</sup>.

ثم التفت إلى إشكال حدّ الاستثناء وعلّله فقال: «لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع»<sup>(٤٤)</sup>، وانتهى إلى أن الصواب أن يُجعل لكلّ من الاستثناءين المتصل والمنقطع حدّ خاصّ به، فقال: «فالأولى أن يُحدّ المتصل على حدّته والمنقطع على حدّته، فنقول في حدّ المتصل: «هو كلُّ لفظ أُخرج به شيء من شيءٍ بيّلاً وأخواتها»<sup>(٤٥)</sup>، ولم يحدّ الاستثناء المنقطع»<sup>(٤٦)</sup>.

أما ابن يعيش فلم يذكر عن حدّه شيئاً، وبداهة أن يشرح معنى الاستثناء لغةً واصطلاحاً، ويُبرز المعنى النحوي له، قال: «وحقيقته تخصيص صفة عامة،

(٤٢) الإيضاح: ٣٢٣/١.

(٤٣) انظر الكلام على هذا الأمر في حاشية الإيضاح: ٣٢٣/١.

(٤٤) الإيضاح: ٣٢٤/١.

(٤٥) الإيضاح: ٣٢٤/١.

(٤٦) لكنه حدّه في الكافية: ١٠٩، وانظر نقد الرضي له في شرحه للكافية: ٢٢٤/١.

فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيص استثناء»<sup>(٤٧)</sup>. ثم شرح معنى الإخراج في الاستثناء، ولم يرَ غموضاً في معناه ولا في حدّه، ووجد أن «المستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، وهما بمنزلة اسم مضاف»<sup>(٤٨)</sup>، وهو في تصوُّره عن الاستثناء يصدر عن الغاية الحقيقية من النحو، ألا وهي فهم الحدِّ النحوي وتمثُّله لغة واصطلاحاً.

والظاهر أن مسألة الوضوح والإشكال والالتباس في الحدِّ النحوي وضرورة ذكره شغلت ابن الحاجب، فتعقَّب الزمخشري إذ لم يحدِّ المنادى معللاً ذلك بإشكاله، قال: «لم يحدّه [أي المنادى] لإشكاله»<sup>(٤٩)</sup>، وانبرى يتخيل الاحتمالات في حدّه ويدحضها، ثم انتهى إلى أن «التحقيق أن يقال في حدّه: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً»<sup>(٥٠)</sup>.

وبدأ ابن يعيش باب المنادى، فأوضح ذاته وجوهره وخصائصه النحوية، فهو واحدٌ من المفعولات عند البصريين، والأصل فيه النصب، وبنائه على الضم لعله نحوية ذكرها، فهّمّه إيضاح خصائص المنادى من حيث الإعراب والبناء والموقع النحوي، لا حدّه<sup>(٥١)</sup>.

ورأى ابن الحاجب أن قول الزمخشري في حديثه عن الاسم العَلَم «وما لا يُتخذ ولا يؤلف، فيحتاج إلى التمييز بين أفراد» فيه لبس واختلاط، قال: «هذا الفصل يردُّ إشكالاً على حدِّ العَلَم، لأن حدَّ العَلَم هو الموضوع

(٤٧) شرح المفصل: ١١٥/٢.

(٤٨) شرح المفصل: ١٨٥/٢.

(٤٩) الإيضاح: ٢١٧/١.

(٥٠) الإيضاح: ٢١٧/١، انتقد الرضي ابن الحاجب، وذهب إلى أن الزمخشري لم يحدِّ المنادى لظهوره لا لإشكاله، انظر شرح الكافية للرضي: ١٣١/١.

(٥١) انظر شرح المفصل: ٢٩٩/١.

لشيء بعينه غير تناول ما أشبهه، وهذا يوضع لشيء ولما أشبهه، فقد فُقدت حقيقة العلمية<sup>(٥٢)</sup>، ثم انصرف يجيب عن هذا الإشكال بوجوه<sup>(٥٣)</sup>.

ولم يرَ ابن يعيش في كلام الزمخشري على الاسم العَلَمَ الإشكال الذي تَبَّه عليه ابن الحاجب، وذهب إلى شرح كلامه بلغة سهلة ذكر فيها «أن العَلَمَ في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام، فإنه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو»<sup>(٥٤)</sup>، ولم يتعرض لحدِّ العَلَمَ بشيء.

ومما يَفُكُّ على عناية ابن الحاجب بالحدِّ النحوي وإعطائه الأولوية ما ذكره في حدِّ اسم الفاعل، إذ ساق حدَّ الزمخشري له «ما يجري على يَفْعَلُ من فعله»<sup>(٥٥)</sup>، ووقف عند مفهوم الجَرْي في الحدِّ، ووضع له احتمالين في تفسيره، أولهما أن يراد بالجارى الذي يقع موقع يَفْعَلُ، وثانيهما أن يراد بالجارى أنه مثله في الحركات والسكنات، ثم دفع الاحتمالين، وانتهى إلى تأويل حدِّ الزمخشري اسمَ الفاعل، فقال: «فكأنه قال: هو الجارى على يَفْعَلُ اسماً لَمَنْ نُسِبَ إليه»<sup>(٥٥)</sup>، لكنه سرعان ما رأى كلَّ الاحتمالات السالفة ضرباً من التكلُّف ومجانبة الصواب، فقال: «وفي الجميع تعسُّف، وأولى من هذا أن يقال: هو المشتقُّ من فعل لَمَنْ نُسِبَ إليه على نحو المضارع، فهذا حدُّه»<sup>(٥٥)</sup>.

فابن الحاجب قام بعملية تفسير لحدِّ الزمخشري تستند على الاحتمال، وقلَّب فيه فكره، وحرَّص على أن يقدِّم حدًّا وافياً لاسم الفاعل، فضرب عن حدِّ الزمخشري صفحاً، وجاء بحدِّ من عنده، وقال: «فهذا حدُّه».

(٥٢) الإيضاح: ٣٩/١.

(٥٣) انظر الإيضاح: ٣٩-٤٠/١.

(٥٤) شرح المفصل: ٨٠/١.

(٥٥) الإيضاح: ٦١٢/١.

واهتمَّ ابن يعيش بإيضاح معنى اسم الفاعل وشروط عمله، وذكرها واستوفى الكلام عليها، وأشار إلى المعنى المستفاد من كلِّ حالة من حالات عمله<sup>(٥٦)</sup>، ولم يلتفت إلى حدِّه، فهو يربط معنى اسم الفاعل بشروط عمله، وينتهي إلى تمكين مفهومه النحوي في الذهن.

واعترز ابن الحاجب عن الزمخشري لأنه لم يأتِ بحدِّ لخبر (إنَّ) بأنه إذا حدَّه بالنظر إلى معناه فهو في الأصل خبر عن المبتدأ، وأنه إذا حدَّه من حيث لفظه فقد قال: «هو المرفوع»، فلا حاجة لحدِّه إذن، قال: «لم يحدِّ خبر (إنَّ) لأنه إنما يحدُّه باعتبار المعنى أو باعتبار اللفظ، أما باعتبار المعنى فقد تقدَّم ما يرشد إليه، وهو خبر المبتدأ، وأما من حيث اللفظ فقد قال: هو المرفوع»<sup>(٥٧)</sup>.

ولم يتعرَّض ابن يعيش إلى حدِّ خبر (إنَّ)، وبدأ حديثه عنه بتعداد أخواتها وتعليل عملها في المبتدأ والخبر<sup>(٥٨)</sup>.

وممَّا يُظهِرُ وَلَعَ ابن الحاجب بالحدِّ النحوي واحتفاءه به وتمسُّكه بإيراده في مبتدأ كل باب من أبواب «الإيضاح» أنه بدأ الحديث عن المضمورات بحدِّ المضمرة علماً أن الزمخشري لم يحدِّه، إنما استهلَّ الكلام عليه بذكر ضربيه المتصل والمنفصل، غير أن ابن الحاجب بدأ بحدِّ من عنده، فقال: «قال الشيخ: يُحدُّ المضمرة بأنه ما كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة»<sup>(٥٩)</sup>، ثم تخيَّل معترضاً يعترض على هذا الحدِّ بأن فيه «أو» والحدُّ لا ينبغي أن يكون فيه شكُّ أو تردُّد، فأجاب بأن الغرض من الحدِّ

(٥٦) انظر شرح المفصل: ٩٩/٦ - ١٠٠.

(٥٧) الإيضاح: ١/١٧٥.

(٥٨) انظر شرح المفصل ١٠/٢٣٦.

(٥٩) الإيضاح: ١/٤٣٨.

تعريف المحدود، فإذا حصل هذا التعريف «بأي طريق كان فهو المقصود»<sup>(٦٠)</sup>، وقد كان حظر أن يتضمن الحد ما يشير إلى التردد<sup>(٦١)</sup>، لكنه سمح هنا واعتذر عن مجيء «أو» في حده للمضمر.

وبدأ ابن يعيش شرح كلام الزمخشري على المضمرة بذكر المصطلح النحوي للمضمر، فالكوفيون لا يميزون المضمر من المكني لأنهما بمعنى واحد، والبصريون يدرجون المضمر تحت المكني، وخلص إلى قوله: «فكلُّ مضمر مكني، وليس كلُّ مكني مضمرًا»<sup>(٦٢)</sup>، ثم أنشأ يتحدث عن الكناية والغرض من استعمال الضمير في اللغة، وذكر أنه يؤتى به من أجل الإيجاز وخوفاً من الوقوع في اللبس، واستفاض في بيان ذلك<sup>(٦٣)</sup>.

وهنا يبدو معلّم مهمّ من معالم التفكير النحوي عند ابن يعيش، فلم يعبأ بحدّ المضمر، ونظر إلى المصطلح النحوي له عند الكوفيين والبصريين، ثم أظهر الوظيفة النحوية لاستخدامه في العربية، ألا وهي رفع الاختلاط والإيجاز، فهو يقصد إلى الجانب المعنوي المتوحّي من النحو.

وممّا يؤكد هذا الأمر ويزيده رسوخاً أنه بدأ باب التمييز بأن قال: «التمييز والتفسير والتبيين واحد»<sup>(٦٤)</sup>، كأنه بهذه التسوية بين هذه المصطلحات يريد أن يقول: المهمّ أن المعنى المؤدّي منها واحد، فلا فرق بينها ما دامت تفي بالغرض النحوي الذي هو البيان والإيضاح، قال مبيناً

(٦٠) الإيضاح: ٤٣٨/١.

(٦١) انظر ما سلف ص: ٨.

(٦٢) شرح المفصل: ١٥٣/٣.

(٦٣) انظر شرح المفصل: ١٥٣/٣-١٥٤.

(٦٤) انظر شرح المفصل: ١٧٢/٢، وحاشيته: ١٧٢/٢.



القصد من التمييز: «والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس»<sup>(٦٥)</sup>، ثم بسط الكلام على الإبهام وأنه يكون في المفرد والجملة، وعاج على الشبه بين التمييز والحال، لِيُمَيِّزَ كُلاًّ من صاحبه.

لكن ابن الحاجب لا بدّ عنده من البدء بالحدّ، لذا استهلّ باب التمييز بأن جاء بحدّ له من عنده، فقال: «ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة»<sup>(٦٦)</sup>، ثم تولّى شرحه كلمة كلمة، ولم يرَ حدّ الزمخشري للتمييز صالحاً<sup>(٦٧)</sup>.

وهذا دأبه في إيضاحه، يأتي بحدّ من عنده وينشره، وذلك نحو مجيئه بحدّ للمفعول المطلق من عنده، وتسويغه إعراضَ الزمخشري عن حدّه له بأن اسمه دلّ عليه، قال: «ولم يتعرّض لحدّه في ظاهر كلامه استغناء عنه بما دلّ عليه من اسمه... وحدّه «ما فعله فعل فاعل الفعل المذكور»»<sup>(٦٨)</sup>.

وابن يعيش ابتداءً باب المفعول المطلق بالتنبيه على أنه المفعول الحقيقي معللاً ذلك، ومبيناً علة تسميته مصدرأً<sup>(٦٩)</sup>، فهّمّه تفسير المصطلح النحوي.

على أنه لم يسلك هذا المسلك دائماً من الحدّ النحوي في عدم التفاته إليه، إذ نراه يطوّل الكلام على حدّ الحرف، ويذهب مذهب الزمخشري في حدّه إذ قال: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره»<sup>(٧٠)</sup>، ويستدرك عليه ويزيد فيقول: «والحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها»<sup>(٧١)</sup>، ثم يشرح هذا الحدّ،

(٦٥) شرح المفصل: ١٧٢/٢.

(٦٦) الإيضاح: ٣١٤/١، وهذا الحدّ هو ما ذكره في الكافية: ١٠٧.

(٦٧) انظر الإيضاح: ٣١٤-٣١٥.

(٦٨) الإيضاح: ١٨٦/١، وهذا الحدّ هو ما ذكره في الكافية: ٨٤.

(٦٩) انظر شرح المفصل: ٢٥٦/١.

(٧٠) شرح المفصل: ٥/٨.

(٧١) شرح المفصل: ٥/٨.

فيرى أن «كلمة» الواردة فيه ينضوي تحتها الاسم والفعل والحرف، ويقف عند دلالة الحرف على معنى في غيره<sup>(٧٢)</sup>، ويبحث فيها، وينظر في الحدّ، فيذهب إلى أن قولهم: «(ما دلّ على معنى في غيره» أمثل من قول مَنْ قال: «ما جاء لمعنى في غيره»<sup>(٧٣)</sup>، لأن في قولهم: «ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها»<sup>(٧٤)</sup>.

فابن يعيش في هذا المقام يتفحص الحدّ النحوي، ويسعى إلى إحكامه، ويحرص على أن ينفي عنه الاعتراض، فقد ساق اعتراض بعضهم عليه بأسماء الاستفهام والجزاء، نحو أين وكيف، فهذه الأسماء «تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء، فتعلّق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف»<sup>(٧٥)</sup>، ثم انبرى يردّ هذا الاعتراض بكلام من العربية وطبيعتها غير غريب عنها ولا عن خصائصها<sup>(٧٦)</sup>.

ثم أشار إلى أن منهم مَنْ يضيف إلى حدّ الحرف: «ولم يكن أحد جزأي الجملة»، ورأى أن المقصود من هذه الإضافة إلى الحدّ إخراج أسماء الشرط والاستفهام، لأن «هذه الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة فقد تكون أحد جزأي الجملة... من نحو أين زيد، وكيف عمرو»<sup>(٧٧)</sup>.

ثم التفت إلى احتراز بعضهم في حدّ الحرف بقوله: «وربما احترز بعضهم من ذلك فقال: ما دلّ على معنى في غيره فقط»<sup>(٧٨)</sup>، فكلمة «فقط»

(٧٢) انظر هذه المسألة في حاشية شرح المفصل: ٨ / ٨.

(٧٣) انظر نسبة القولين السالفين في حاشية شرح المفصل: ٨ / ٥-٦.

(٧٤) شرح المفصل: ٨ / ٥، وانظر ما سلف ص: ٧.

(٧٥) شرح المفصل: ٨ / ٦.

(٧٦) انظر شرح المفصل: ٨ / ٦.

(٧٧) شرح المفصل: ٨ / ٦-٧، وانظر حاشيته.

(٧٨) هو أحسن ما قيل في حدّ الحرف عند أبي حيان والمرادي، انظر حاشية شرح المفصل: ٨ / ٥-٦.

أفادت الفصل بين أسماء الاستفهام والشرط والحرف، لأن «هذه الأسماء قد دلت دلالتين، دلالة الأسماء ودلالة الحروف»<sup>(٧٩)</sup>.

ولم تكن وقفة ابن الحاجب عند حدّ الحرف كوقفة ابن يعيش، إذ اهتم بشرح حدّ الزمخشري للحرف، وأظهر المقصود من قوله: «في غيره» الوارد في الحدّ، وساق اعتراضاً على قول بعضهم: «الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر به»، فقد أخبر عنه بقولنا: لا يخبر عنه، ثم أجاب بأن «المحكوم بكونه لا يخبر به ولا يخبر عنه إنما هو ألفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها، وأما قوله: الحرف فليس من ذلك، وكذلك قولهم: من حرف جر...»<sup>(٨٠)</sup>.

فلم يتوسّع توسّع ابن يعيش الذي رأيناه قبلاً، ولم يستقص الأفعال في حدّ الحرف استقصاءه، ولعلّ مردّد ذلك أن ابن يعيش رأى أن الحرف في حاجة إلى فضل شرح وتفسير، لأننا نجد للحرف الواحد عدة معانٍ، ولأن معنى الكلام أحياناً يتوقف على معنى حرف فيه.

ونحو من اعتناؤه بحدّ الحرف اعتناؤه بحدّ الفاعل، فقد أعرض عن حدّ الزمخشري إذ قال في حدّه: «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً»<sup>(٨١)</sup>، ونظر فيما قاله النحويون في حدّه، فقال: «واعلم أن الفاعل في عُرف النحويين كلُّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم»<sup>(٨١)</sup>.

فكأنه وجد حدّ الزمخشري غير مستوعب جميع حالات الفاعل وأوضاعه، فنبّه على أن الفاعل لا يقتضي دائماً قيامه بالفعل وتأثيره فيه، لذا

(٧٩) شرح المفصل: ٦/٨.

(٨٠) الإيضاح: ١٢٩/٢.

(٨١) شرح المفصل: ١٧٣/١.

دفع حدَّ بعضهم للفاعل بأنه «كلُّ اسم تقدّمه فعلٌ غيرٌ معيّر عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم»<sup>(٨٢)</sup>، ورأى أن التقييد بـ«غير معيّر عن بنيته» لا مساغ له، إذ المراد منه فصلُ الفعل المبني للمجهول عن الفعل المبني للمعلوم، ولا حاجة لهذا الفصل لأن الجهة التي يرتفع بها نائب الفاعل هي الجهة التي يرتفع بها الفاعل، قال: «لأن الفعل إذا أُسندَ إلى المفعول، نحو ضُربَ زيدٌ، وأُكرمَ بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه»<sup>(٨٣)</sup>.

ودفع ما احترز به بعضهم فقيّد الفاعل بوجوب تقديم الفعل عليه لأنه خبرٌ عنه، وعوّل في ذلك على أن الفعل الذي هو خبر عن الفاعل لم يقدّم عليه لأنه خبر عنه، بل قُدّم لأنه عمِلَ فيه، قال: «وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرّد كونه خبراً... إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً، وهو كونه عاملاً فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول»<sup>(٨٤)</sup>.

وخلّص إلى أن الفاعل في النحو «أمر لفظي»<sup>(٨٥)</sup>، ويُستدلُّ على ذلك بأن الاسم الذي يقع بعد الفعل المنفيّ أو المستفهم عنه أو المسبوق بحرف استقبال يُعرَّبُ فاعلاً، فالفاعل في هذه الحالات «فاعلٌ من حيث إن الفعل مسندٌ إليه ومقدّم عليه، سواء فعَل أم لم يفعل»<sup>(٨٦)</sup>.

فابن يعيش أولى اهتماماً ظاهراً حدَّ الفاعل كما حدَّ الحرف كذلك عنده، وهذا منه قصدٌ إلى توضيح مفهوم الفاعل ومعقوليته، وبيان وظيفته النحوية،

(٨٢) شرح المفصل: ١/ ١٧٣.

(٨٣) شرح المفصل: ١/ ١٧٣، وانظر الحواشي.

(٨٤) شرح المفصل: ١/ ١٧٣.

(٨٥) شرح المفصل: ١/ ١٧٤.

(٨٦) شرح المفصل: ١/ ١٧٤.

وصنّعه هذا أمانة على أنه يرى أن الفاعل هو الأصل في استحقاق الرفع، وقد صرح بذلك ونسبه إلى حُذاق أصحابه، فقال: «والذي عليه حُذاق أصحابنا اليوم المذهب الأول [أي إن الفاعل هو الأصل في استحقاق الرفع]»<sup>(٨٧)</sup>.

ولم نقف على هذا التفصيل والاستقصاء في حدّ الفاعل عند ابن الحاجب، فقد تقصّص حدّ الزمخشري للفاعل إذ قال: «ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّماً عليه»<sup>(٨٨)</sup> وشرحه وفسّر معنى قوله: «مقدّماً عليه»، وردّ أن يرد على الحدّ مثل: «زيد قام»، لأن الفعل لم يقدّم على الفاعل، ولم يستسغ ورود «أو» فيه لما تفيده من معنى الشك<sup>(٨٩)</sup>.

وحرص ابن الحاجب على أن يضبط ألفاظ الحدّ بالحركة المناسبة التي يقتضيها المعنى، فوقف عند كلمة «محمّلاته» الواردة في حدّ الزمخشري للتمييز، ورأى أنها يجب أن تقرأ بفتح الميم الثانية ليس غير، قال الزمخشري: «وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محمّلاته»<sup>(٩٠)</sup>. فقال: «قوله: «محمّلاته» لا يصحّ أن يقال إلا محمّلاته بفتح الميم، لأن المحمّلات بالكسر إنما هي التي انتصب عنها التمييز، ألا ترى أن قولك عشرون وثلاثون وأربعون محمّلات لأن تكون من الدراهم والدنانير، فهي محمّلات بالكسر، والدراهم والدنانير التي تذكر هي محمّلات بالفتح، لأنها التي احتملها المنتصبه هي عنه»<sup>(٩١)</sup>.

ولم يجد ابن يعيش حاجة إلى التنبيه على حركة الميم الثانية في «محمّلاته»

(٨٧) شرح المفصل: ١/ ١٧١، وفي حاشيته ذكر مذاهب النحويين في ذلك.

(٨٨) الإيضاح: ١/ ١٢٣.

(٨٩) انظر الإيضاح: ١/ ١٢٣، وما سلف ص: ١٠.

(٩٠) شرح المفصل: ٢/ ١٧٢.

(٩١) الإيضاح: ١/ ٣١٤.

لأن حركتها مفهومة من حدّ التمييز اقتضاءً، وهذا ما يشي به كلامه<sup>(٩٢)</sup>. ولم تكن عناية ابن يعيش بالحدّ النحوي كما هي عند ابن الحاجب، إذ رأيناه يُعْرِضُ عن ذكره في مستهلّ أبحاث صالحه العدة، ويلتفت إلى الكلام على المصطلح النحوي المتصل بذلك المبحث.

### نقد الحدّ النحويّ عندهما:

اعترض ابنا الحاجب ويعيش على الزمخشري في الحدّ النحوي، إلا أن مَجْرَى الاعتراض وطبيعته وأسلوبه كلُّ أولئك اختلف فيما بينهما. فمما انتقد ابنُ الحاجب الزمخشريّ فيه حدّ الصفة، فقد حدّها الزمخشري بقوله: «هي الاسم الدالُّ على بعض أحوال الذات»<sup>(٩٣)</sup>، فلم يستسغ هذا الحدّ، وبداله أن الصفة تستخدم باعتبار عامٍّ واعتبار خاصٍّ، وانتهى إلى أن هذا الحدّ «غير مستقيم فإنه يتنقض بالحال، فإنه يدلُّ على بعض أحوال الذات، وليست بصفة»<sup>(٩٤)</sup>، ورأى أن الصواب أن يقال: «تابع يدلُّ على معنى في متبوعه من غير تقييد»<sup>(٩٥)</sup>.

ويمكن أن يُردَّ عليه بأن دلالة الصفة على بعض أحوال الذات جاءت من حيث لم يُقصد إليها، فالغرض من الصفة التخصيص أو الإيضاح، ودلالاتها على بعض أحوال الذات جاءت عرضاً، كما أن المقصود من الحال بيان هيئة صاحبها، لكنها تدل على معنى الوصف، ولا تُعرب صفة، لأن دلالتها تلك ليست من غرض المتكلم، وابن مالك عندما تكلم عليها قال:

الحال وصف فضلة منتصب      مُفهِمٌ في حالٍ كَفَرَدًا أَذْهَبُ

(٩٢) انظر شرح المفصل: ١٧٢/٢-١٧٣.

(٩٣) الإيضاح: ٤١٥/١.

(٩٤) الإيضاح: ١٤٥/١.

(٩٥) الإيضاح: ٤١٥/١.

فنعته بأنها وصف، وهي حال بلا ريب، جيء بها لبيان الهيئة. وانتقد ابن يعيش أيضاً حدَّ الزمخشري للصفة، ولم يجده حدّاً حقيقياً، وتعلّل بأن الصفة تأتي جملة وشبه جملة، فالاسم ليس جنساً لها، وسلف أن الحدَّ لا بدّ أن يدلّ على الجنس القريب<sup>(٩٦)</sup>، ورأى أن دلالتها على الذات منتقضة بدلالة الخبر على بعض أحوال الذات، وظهر له أن يضاف إلى حدَّ الزمخشري «الجاري عليه في إعرابه أو التابع له في إعرابه»<sup>(٩٧)</sup>.

ابن الحاجب اتّكأ في نقده على العام والخاص، وابن يعيش نظر من داخل اللغة وطبيعتها وخصائصها وقوانينها، ومن شروط الحدّ إذ لا بدّ فيه من الإشارة إلى الجنس القريب. وغلبت النزعة المنطقية على ابن الحاجب في نقده. آية هذا أنه رأى في حدَّ الزمخشري للمفعول معه دوراً<sup>(٩٨)</sup>، قال الزمخشري في حدَّ المفعول معه: «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع»<sup>(٩٩)</sup>، فتعقّبه ليفنّد حدّه، ورأى فيه دوراً، وهذا لا يجوز أن يكون في الحدّ، وليس من شروطه، قال: «قوله: هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع» إنما يكون ذلك معرّفاً لما هو موجود فيما يتكلم به المتكلم، فأما إذا قصد حقيقته لتتميّز عند منشئ الكلام ليعطيه بعد تعقّله ما يستحقّه من الإعراب فيُقضي ذلك إلى الدور، لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولاً، فإذا جعل النصب حدّاً فقد توقف كلُّ منهما على الآخر»<sup>(١٠٠)</sup>.

ولا نقف على هذه النزعة المنطقية الصريحة عند ابن يعيش، فلم يتعرّض

(٩٦) انظر ما سلف ص: ٦.

(٩٧) شرح المفصل: ٨٥/٣.

(٩٨) سلفت الإشارة إليه ص: ٨.

(٩٩) شرح المفصل: ٨٥/٣.

(١٠٠) الإيضاح: ٢٨٨/١.

لحدّ المفعول معه، وآثر أن يشرع في الحديث عن خصائصه من مجيئه بعد واو بمعنى «مع»، وبعد فعل متعدّ، ثم بدأ يعلّل مجيئه بعدهما منطلقاً من حسّ لغوي وذوق نحوي منبهاً على معنى الواو والافتقار إليها<sup>(١٠١)</sup>.

ومما كان موضع نقد عند ابن الحاجب حدّ الزمخشري للمبتدأ والخبر معاً، فقد رأى أن حدّهما بحدّ واحد حائد عن الصواب، وغير ذي نفع وجدوى، لأن الحدّ عنده إنما يحصل بمدلوله وجدواه<sup>(١٠٢)</sup>.

قال الزمخشري في حدّهما: «هما الاسمان المجردان للإسناد»<sup>(١٠٣)</sup>، فتخصّصه ابن الحاجب ناقداً، وقال: «حدّ المبتدأ والخبر بحدّ واحد بعد ذكرهما بخصوصية اسميهما، ومثل ذلك غير مستقيم»<sup>(١٠٣)</sup>. واعتلّ لذلك بأن المبتدأ والخبر مختلف أحدهما عن الآخر، فلا يجوز أن «يحدّ مختلفان بحقيقة واحدة»<sup>(١٠٣)</sup>، وظهرت آثار المنطق في احتجاجه وتمثيله إذ قال: «فكما يمتنع أن يقال: الإنسان والفرس جسم متحرك، ويُقصد به تحديدهما فكذلك هذا»<sup>(١٠٣)</sup>.

وحدّ ابن يعيش كلاً من المبتدأ والخبر بحدّ خاصّ به، فقال في حدّ المبتدأ: «المبتدأ كلُّ اسم ابتدأته وجرّدته من العوامل اللفظية للإخبار عنه»<sup>(١٠٤)</sup>، وحدّ الخبر فقال: «اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً»<sup>(١٠٥)</sup>.

فابن يعيش فصل حدّ المبتدأ عن حدّ الخبر كما ابن الحاجب، وظهر الخلاف في استدلالهما، فالأخير ذهب إلى تمثيل أهل المنطق، وجاء ابن يعيش

(١٠١) انظر شرح المفصل: ١١٦/٢.

(١٠٢) انظر ما سلف ص: ١٠، والإيضاح: ١٤٤/١.

(١٠٣) الإيضاح: ١٤٤/١.

(١٠٤) شرح المفصل: ١٩٥/١.

(١٠٥) شرح المفصل: ٢٠٣/١.



بخصائص للمبتدأ والخبر من اعتبارات العربية وحقائقها وقصدها ومقتضاها. ومما كان موضع نقد من هذين النحويين حدُّ الفعل، فابن يعيش نظر في حدُّ الزمخشري له، واستدرك عليه وزاد، قال الزمخشري: «الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان»<sup>(١٠٦)</sup>، فأتبعه فقال: «فأما الفعل فكلُّ كلمة تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان»<sup>(١٠٦)</sup>، فزاد «كلَّ» على الحدِّ، وفي هذه الزيادة خلاف بين النحويين<sup>(١٠٧)</sup>، لأنها من أَلْفَاظ العموم، والحدُّ لا ينبغي له أن يحتوي لفظاً من هذا القبيل<sup>(١٠٨)</sup>، ثم ذكر أن بعضهم يضيف إليه «بزمان محصَّل»<sup>(١٠٩)</sup>، ولم يرَ مساعفاً لهذه الزيادة لأن الفعل «وُضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً»<sup>(١١٠)</sup>، ثم انتقد حدُّ الزمخشري السالف واسترداه متعللاً بأن فيه لفظاً من أَلْفَاظ العموم، وهو «ما»، والغرض من حدُّ الفعل الدلالة على الحدث المقترن بالزمان لا الدلالة على اقتران الحدث والزمان، لأن دلالة الاقتران محصَّلة من تلازم الحدث والزمان<sup>(١١١)</sup>. ولأن دلالاته على الحدث تخرجه من قسيمي الكلمة الآخرين، فابن يعيش يجمع بين الاتكاء على اللغة وخصائصها وبين الاعتماد على شروط الحدِّ.

ولم يَسْتَجِد ابن الحاجب حدُّ الزمخشري للفعل أيضاً، فقال: «قوله: ما دلَّ على اقتران حدث بزمان ليس بجيد»<sup>(١١٢)</sup>، ووقف عند مسألة الاقتران ووجد

(١٠٦) شرح المفصل: ٥ / ٧.

(١٠٧) انظر هذا الخلاف في التذييل والتكميل: ٤٦ / ١ - ٤٨.

(١٠٨) انظر ما سلف ص: ٦.

(١٠٩) من أجل هذه الزيادة انظر شرح المفصل: ٥ / ٧.

(١١٠) شرح المفصل: ٥ / ٧.

(١١١) انظر شرح المفصل: ٦ / ٧.

(١١٢) الإيضاح: ٧ / ٢.

أنها مستفادة من دلالة الفعل على الحدث والزمان دلالة واحدة، وانتهى إلى أن ذكر الاقتران في الحد لا يفيد معنى، وأن «الحدث والزمان مدلولٌ باعتبار وضعه، فكان التعرُّض لهما باعتبار حدود الألفاظ هو الوجه الأليق»<sup>(١١٣)</sup>.

فلم تختلف جهة النقد عندهما في هذا الموضوع، لأنهما رأيا أن دلالة الفعل على الحدث والزمان مستفادة من وضع الفعل في اللغة، واقترانهما من دلالة الفعل عليهما جملة واحدة، فلا حاجة إلى ذكر الاقتران في الحد. فهما إذن عوَّلا على الدلالة اللغوية للفعل ليس غير، وهذا من قبيل تلاقي الأفكار، لأن التكوين الفكري مختلف عندهما.

وأبدى ابن الحاجب رغبة في إحكام الحد واستقامته وشموله، فلم يُعجبه حدُّ الزمخشري للإمالة، إذ قال: «وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة»<sup>(١١٤)</sup>، فساق بضعة حدود للإمالة، ودفع قول الزمخشري في حدّه: «بالألف نحو الكسرة»، فوقف عند مدلول الكسرة وموقعها وانتهى إلى ردِّ حدّه.

ولم يقف ابن يعيش عند حدِّ الإمالة، وانصرف إلى بيان معناها لغة، وشرح طريقة أدائها، وأظهر معناها، فقال: «عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضوع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفتها»<sup>(١١٥)</sup>.

على أن ابن الحاجب وافق حدود الزمخشري في غير ما موضع، من ذلك حدُّ المثني، قال الزمخشري فيه: «هو ما لحقت آخره زيادتان ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلهما ونونٌ مكسورة»<sup>(١١٦)</sup>، فامتدح هذا الحد، ورآه هو

(١١٣) الإيضاح: ٧/٢.

(١١٤) الإيضاح: ٢٨٨/٢.

(١١٥) شرح المفصل: ٩٦/٩.

(١١٦) الإيضاح: ٥٠٦/١.

الذي يسدّد معنى المثنى، وبه يحقّق المطلوب من حدّه، قال: «هذا هو الحدّ الذي يستقيم في حدّ المثنى»<sup>(١١٧)</sup>.

ثم انتقد من قال في حدّه: «ضمّ شيء إلى مثله»، وعلّل فسادَه<sup>(١١٧)</sup>، والحدّ الذي دفعه هو ما حدّد به ابن يعيش المثنى<sup>(١١٨)</sup>.

والظاهر أن ابن يعيش ذهب إلى إيضاح مفهوم المثنى وماهيته، واستعان بالمعنى اللغوي لمادة «ثنى» وهو العطف، ورأى أن الزيادة التي تتراد على الاسم لثنيتها نحو الألف أو الياء يُقصد بها التعويض من الاسم المحذوف والدلالة على الثنية.

فما عدّه الزمخشري وابن الحاجب من صُلب الحدّ رآه ابن يعيش من العلامات الدالة على المثنى، لا مما يدلُّ على جوهره، قال: «فالزائد الأول وهو الألف أو الياء يكون عوضاً من الاسم المحذوف ودالاً على الثنية»<sup>(١١٩)</sup>.

ومما وافق فيه ابنا الحاجب ويعيش حدود الزمخشري ما حدّد به الاسم إذ قال: «الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»<sup>(١٢٠)</sup>، فهو عندهما حدّ مستقيم يفي بالغرض، ويُميز الاسم من الفعل، وذاداً عنه<sup>(١٢١)</sup>.

## نتائج البحث:

- تعويل النحاة الأوائل على التمثيل للاسم والإشارة إلى خصائصه اللغوية فيما يشبه أن يكون حدّاً له.

(١١٧) الإيضاح: ٥٠٦/١.

(١١٨) انظر شرح المفصل: ٢٢٥/٤.

(١١٩) شرح المفصل: ٢٢٥/٤.

(١٢٠) شرح المفصل: ٥١/١.

(١٢١) الإيضاح: ١٦-١٧.

- وقف البحث على أن أغراض المنطقيين ووسائلهم وتعبيراتهم غير ما عليه النحويون في هذه الأشياء.
- ظهور أثر المنطق في الحدّ النحوي في القرن الرابع الهجري.
- الكشف عن مفهوم الحدّ النحوي وماهيته وإظهار عناصره عند ابني الحاجب ويعيش والإشارة إلى موافقة هذه العناصر لما وضعه النحويون والمنطقيون شروطاً للحدّ السديد.
- ظهور آثار المنطق عند ابن الحاجب في بحثه في الحدّ النحوي أكثر من ظهورها عند ابن يعيش.
- عناية ابن الحاجب بالحدّ النحوي واهتمامه به فاقت عناية ابن يعيش.
- سعي هذين النحويين لإحكام الحدّ النحوي وتقديمه على صورة توضح ذات المحدود وجوهره وتفصله من غيره.
- نقد الحدّ النحوي من حيث وفاؤه بالغرض منه وتفسيره وقراءته في كتاب «المفصل».
- إبراز أهمية الحدّ النحوي، وتمييزه من الخاصة.

\* \* \*

### المصادر والمراجع

- ابن الحاجب النحوي، تأليف: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٧٣.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ٢٠١٠.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق أ.د. مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، ١٩٧٣.
- إيضاح المبهم عن معاني السلم، لأحمد الدمنهوري، تحقيق د. عمر الطباع، دار المعارف، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١.
- التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.
- التذليل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٠.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديد، بيروت.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للبطلوس، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠.
- رسالة في الحدود، للرماني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤.
- الرماني النحوي، في ضوء شرحه لكتاب سيوييه، تأليف أ.د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤.

- شرح الكافية للرضي الأسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠١٣.
- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، تأليف د. يعقوب الباسين، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ٢، ٢٠٠١.
- الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدة، ١٩٨٦.
- الكتاب، لسيويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، ١٩٦٦.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- معجم التعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر.
- المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرر في توضيح منطق المظفر، الحيدري السيد رائد، إيران، قم، ط ١.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

#### الأبحاث:

- «نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء»، أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد: ٨٧، ج ٢، ص ٤١٠-٤١٢.